الأمم المتحدة

A/HRC/39/20

الجمعية العامة

Distr.: General
14 August 2018
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والثلاثون

١٠-٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨

البندان ٢ و٨ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

متابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا

المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

تقرير الأمين العام* **

موجز

يقدَّم هذا التقرير وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ١٥/٣٣ الذي طلب بموجبه المجلسُ إلى الأمين العام موافاته خلال دورته التاسعة والثلاثين بتقرير عن تنفيذ ذلك القرار. وهو يغطي الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ إلى آب/أغسطس ٢٠١٨. ويتضمن التقرير معلومات عن الأنشطة التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) من أجل إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وتعزيزها؛ وعن الدعم الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ وعن التعاونِ بين المؤسسات والنظام الدولي لحقوق الإنسان؛ والدعمِ المقدم من المفوضية إلى التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والشبكات الإقليمية ذات الصلة. وينبغي أن يُقرأ هذا التقرير بالاقتران مع تقرير الأمين العام عن أنشطة التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مجال اعتماد المؤسسات الوطنية وفقاً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (A/HRC/39/21).

* قُدّم هذا التقرير بعد الموعد النهائي المقرر لتقديمه لكي يتضمن آخر المعلومات.

** تُعمَّم مرفقات هذا التقرير كما وردت وباللغة التي قُدِّمت بها فقط.

GE.18-13493(A)

1813493

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

أولاً – مقدمة ٣

ثانياً – الدعم الذي قدمته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ٣

ألف – الخدمات الاستشارية ٣

باء – الدعم المقدم لمبادرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ٨

جيم – الإسهامات في المبادرات الدولية الداعمة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ١٠

ثالثاً – الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان..... ١٠

رابعاً – التعاون بين آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ١٢

ألف – مجلس حقوق الإنسان ١٢

باء – هيئات المعاهدات التابعة للأمم المتحدة ١٣

جيم – الآليات والعمليات الأخرى التابعة للأمم المتحدة ١٤

خامساً – دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المصنفة ضمن الفئة "ألف" ١٥

سادساً – توصيات ١٦

ألف – توصيات للدول الأعضاء ١٦

باء – توصيات للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ١٧

المرفقات

الأول – بلاغات من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان (أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ – آذار/مارس ٢٠١٨)..... ١٨

الثاني – مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل (٢٠١٧-٢٠١٨). ٢٢

الثالث – مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في عمل هيئات المعاهدات (أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ – آب/أغسطس ٢٠١٨) ٢٤

أولاً- مقدمة

١- يقدَّم هذا التقرير وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ١٥/٣٣ الذي طلب بموجبه المجلس إلى الأمين العام موافاته خلال دورته التاسعة والثلاثين بتقرير عن تنفيذ ذلك القرار.

٢- ويتضمن التقرير معلومات عن الأنشطة التي نُفذت منذ التقرير السابق الذي رفعه الأمين العام إلى الجمعية العامة (A/72/277)، أي بين أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ وآب/أغسطس ٢٠١٨، عن المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وينبغي أن يُقرأ بالاقتران مع تقرير الأمين العام إلى مجلس حقوق الإنسان عن أنشطة التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مجال اعتماد المؤسسات الوطنية وفقاً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (مبادئ باريس) (A/HRC/39/21).

٣- وقد أشاد مجلس حقوق الإنسان بالدور المهم لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) في المساعدة على إنشاء مؤسسات وطنية مستقلة وفعالة لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس. وقد أقرّ أيضاً بما ينطوي عليه تعزيز التعاون وتكامله بين المفوضية والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والشبكات الإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، من إمكانية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وقد شجع المجلس أيضاً الأمين العام على مواصلة إيلاء أولوية قصوى للطلبات المقدمة من الدول الأعضاء لمساعدتها في إنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتعزيزها وفقاً لمبادئ باريس.

٤- وتجدر الإشارة إلى أن المجلس قد سلَّم، في قراره ١٥/٣٣، بأهمية الصوت المستقل للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، لا سيما في سياق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومن ثم فقد رحب باعتماد إعلان ميريدا بشأن دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[(١)].

٥- وتم الإقرار بأن وجود مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان تمتثل لمبادئ باريس مؤشرٌ على ما تحرزه الدول من تقدم في إطار الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة الذي يقضي بالتشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية لجوء الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات (انظر المؤشر ١٦(أ)(١)).

ثانياً- الدعم الذي قدمته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

ألف- الخدمات الاستشارية

٦- يُعَد قسم المؤسسات الوطنية والآليات الإقليمية وشؤون المجتمع جهة التنسيق في المفوضية للاضطلاع بتنسيق الأنشطة من أجل إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان و/أو تعزيزها. وبالتعاون مع المكاتب الميدانية للمفوضية وغيرها من كيانات الأمم المتحدة، بما فيها

(١) انظر الوثيقة A/HRC/31/NI/14، المرفق.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي)، تقوم المفوضية بمساعدة الحكومات في إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان و/أو تساهم في بناء قدراتها. وهي، في هذا السياق، تعمل عن كثب مع المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني وغيرها من الجهات المعنية.

٧- وتقدِّم المفوضية المساعدة التقنية والقانونية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من الجهات المعنية، لا سيما ما تعلق منها بالأطر الدستورية والتشريعية ذات الصلة بإنشاء المؤسسات وطبيعتها ووظائفها وسلطاتها ومسؤولياتها. وتقوم أيضاً بتحليلات مقارنة، وبمشاريع التعاون التقني، وتقييم الاحتياجات، وإيفاد بعثات التقييم، وبدعم هذه الأنشطة، من أجل إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان أو تعزيز قدرتها على تنفيذ ولايتها بفعالية.

٨- وخلال الفترة قيد الاستعراض، قدمت المفوضية المشورة و/أو المساعدة لأجل إنشاء مؤسسات حقوق الإنسان و/أو تعزيزها في الاتحاد الروسي، والأردن، وأفغانستان، وأوزبكستان، وأوغندا، وباكستان، وبوركينا فاسو، وتركمانستان، وتشاد، وتوفالو، وتونس، وتيمور - ليشتي، والجزائر، وجزر كوك، وجنوب السودان، وجيبوتي، ودولة فلسطين، وطاجيكستان، والعراق، وعُمان، وقطر، وقيرغيزستان، وكازاخستان، وكولومبيا، والكونغو، وكينيا، وليبريا، وليبيا، ومالي، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، وموريتانيا.

٩- وقُدمت هذه المساعدة في بعض الحالات بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وغيرها من الشركاء.

١- أفريقيا

١٠- خلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت مكاتبُ المفوضيةِ الإقليميةُ لوسط وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وغرب أفريقيا، ومكاتبها القطريةُ في أوغندا وبوروندي وغينيا، والمستشارون في مجال حقوق الإنسان لدى أفرقة الأمم المتحدة القطرية في تشاد، ورواندا، وسيراليون، وكينيا، ومدغشقر، وملاوي، وموزامبيق، والنيجر، ونيجيريا، وعناصر حقوق الإنسان في بعثات الأمم المتحدة للسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، والسودان (في دارفور)، والصومال، وغينيا - بيساو، وليبريا، ومالي، تقديمَ المشورة والمساعدة في إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان و/أو تعزيزها بالتشاور مع المفوضية[٢].

١١- وخلال الفترة قيد الاستعراض، قدمت المفوضية المشورة التشريعية لتشاد وجيبوتي والكونغو لأجل إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان تمتثل لمبادئ باريس.

١٢- وفي شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١٨، قدمت المفوضية المشورة التقنية للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كينيا والمكتب الوطني للإحصاءات في كينيا بشأن كيفية استخدام توصيات هيئات المعاهدات والممارسات الإحصائية الجيدة لإدراج البيانات المتعلقة بالشعوب الأصلية، ومرضى المهق، وحاملي صفات الجنسين في التعداد السكاني لعام ٢٠١٩. وقَدمت المفوضية الدعم المالي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كينيا بغرض تنظيم معتكَف في نيسان/أبريل ٢٠١٨ عن العنف الجنسي والجنساني في سياق الانتخابات. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، قدمت الدعم التقني

(٢) أُغلق عنصر حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٨.

لاجتماع عُقد بين اللجنة والمكتب الوطني للإحصاءات في كينيا لبحث منهجية جمع البيانات لمؤشرات الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة (١٦-١-١ و١٦-١-٣، و١٦-٣-١، و١٦-١٠-١).

١٣- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، قدمت المفوضية الدعم التقني للجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في ليبريا لوضع خطة استراتيجية مدتها خمس سنوات. وواصلت أيضاً تقديم الدعم التقني والمالي لوضع آلية لمعالجة الشكاوى أُطلقت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وقدّمت الدعم التقني أيضاً للجنة حتى تتمكن من تعيين ثلاثة منسقين إقليميين.

١٤- وخلال الفترة قيد الاستعراض، قدمت المفوضية المشورة القانونية والتقنية للجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان في مدغشقر. ونظمت ٢٢ دورة تدريبية لموظفيها، وقدمت لها الدعم المالي والتقني للقيام بحملات إعلامية عن إمكانية لجوء ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة وسبل الانتصاف. وفي آذار/مارس ٢٠١٨، قدمت لها الدعم لإجراء تقييم منتصف المدة لتعزيز امتثالها لمبادئ باريس.

١٥- وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، نظمت المفوضية حلقة عمل لتعزيز قدرات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في مالي على الاضطلاع بولايتها وفقاً لمبادئ باريس. وقدمت المفوضية أيضاً دعماً مالياً لمشاركة خبير من الشبكة الأفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في حلقة العمل تلك.

١٦- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، نظمت شعبة حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بالاشتراك مع لجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان، منتدى لحقوق الإنسان عن حرية التعبير والتجمع، جَمع مسؤولين حكوميين، ومنظمات من المجتمع المدني ووسائط الإعلام. وفي تلك المناسبة، عُرض شريط فيديو عن جنوب السودان أعده الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل لتوعية المشاركين بالاستعراض الدوري الشامل. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، نظمت شعبة حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ولجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان، بالتعاون مع الحكومة والجهات الفاعلة غير الحكومية، سلسلةً من الفعاليات عن العنف القائم على نوع الجنس. وساعدت شعبة حقوق الإنسان في البعثة اللجنةَ في إعداد صحيفة وقائع عن الأنشطة المتعلقة بإطلاق تقريرها السنوي لعام ٢٠١٧.

١٧- وفي آذار/مارس ٢٠١٨، عقدت المفوضية ولجنة حقوق الإنسان في أوغندا وبعض الوكالات الحكومية حلقتي عمل عن تسخير مؤشرات حقوق الإنسان وعن اتباع النَّهج القائم على حقوق الإنسان لجمع البيانات في قياس أهداف التنمية المستدامة وتحقيقها في أوغندا. وركزت حلقتا العمل أيضاً على الهدف ١٦ والتوصيات ذات الصلة المنبثقة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

٢- الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي

١٨- خلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت مكاتب المفوضيةِ الإقليميةُ لأمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى، ومكاتبُها القطرية في بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)[٣]، وغواتيمالا، وكولومبيا، والمكسيك، وهندوراس، ومستشارو حقوق الإنسان لدى أفرقة الأمم المتحدة القطرية في باراغواي، وبربادوس، وجامايكا، والجمهورية الدومينيكية، وعنصر حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لدعم العدالة في هايتي، تقديمَ المشورة والمساعدة في تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بالتشاور مع قسم المؤسسات الوطنية والآليات الإقليمية وشؤون المجتمع المدني في المفوضية.

١٩- وخلال الفترة قيد الاستعراض، أوفدت المفوضية وأمانة المظالم في كولومبيا بعثات مشتركة لإيجاد تسوية سلمية للنزاعات المجتمعية في جميع أنحاء البلد. ودعمت المفوضية أيضاً مشاركة المؤسسة في الاستعراض الدوري الشامل المتعلق بكولومبيا.

٣- آسيا والمحيط الهادئ

٢٠- خلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت مكاتبُ المفوضية الإقليميةُ لجنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ، ومكاتبُها القطرية في كمبوديا وفي جمهورية كوريا، ومستشارو حقوق الإنسان في أفرقة الأمم المتحدة القطرية في بابوا غينيا الجديدة، وبنغلاديش، وتيمور - ليشتي، سري لانكا، والفلبين، وعنصرُ حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان، تقديمَ المشورة والمساعدة لأجل إنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أو تعزيزها، بالتشاور مع قسم المؤسسات الوطنية والآليات الإقليمية وشؤون المجتمع المدني في المفوضية.

٢١- وفي ماليزيا، أجرت المفوضية والبرنامج الإنمائي ومنتدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في آسيا والمحيط الهادئ تقييماً لقدرات لجنة حقوق الإنسان، وهو ما أدى إلى اعتماد خطة عمل.

٢٢- كما قدمت المفوضية المشورة للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في باكستان في أمور منها مشاركتُها في استعراضات هيئات المعاهدات. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أجرت المفوضية ومنتدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في آسيا والمحيط الهادئ تقييماً لقدرات لجنة حقوق الإنسان في باكستان. وفي شباط/فبراير ٢٠١٨، أجرت المفوضية تدريباً في مجال النظام الدولي لحقوق الإنسان لفائدة أعضاء اللجنة وموظفيها.

٢٣- وواصلت المفوضية تقديم الدعم لأمانة المظالم في تيمور - ليشتي لإجراء تدريب في مجال حقوق الإنسان لفائدة أفراد الشرطة. ومنذ إطلاق البرنامج في عام ٢٠١٥، استفاد ٦١١ فرداً من هذا التدريب. وقدمت المفوضية أيضاً الدعم التقني لأمانة المظالم من أجل صياغة دليل شامل لحقوق الإنسان لفائدة القوات المسلحة.

(٣) أُغلق المكتب القطري للمفوضية في دولة بوليفيا المتعددة القوميات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٤- أوروبا وآسيا الوسطى

٢٤- خلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت مكاتبُ المفوضية الإقليميةُ لأوروبا وآسيا الوسطى، وبعثةُ حقوق الإنسان في أوكرانيا، ومستشارو حقوق الإنسان بشأن جنوب القوقاز وفي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً وصربيا، وموظف شؤون حقوق الإنسان العامل مع فريق الأمم المتحدة القطري في جمهورية مولدوفا، والمشروع المشترك بين المفوضية والاتحاد الروسي، ومكتب حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، تقديمَ المشورة والمساعدة لأجل إنشاء و/أو تعزيز مؤسسات حقوق الإنسان، بالتشاور مع قسم المؤسسات الوطنية والآليات الإقليمية وشؤون المجتمع المدني في المفوضية.

٢٥- وفي قيرغيزستان، قدمت المفوضية والبرنامج الإنمائي الدعم لأمانة المظالم بغية تطوير قدراتها في مجال منع التطرف العنيف ومكافحته.

٢٦- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، نظمت المفوضية بالاشتراك مع مفوض حقوق الإنسان في الاتحاد الروسي ومدينة موسكو مائدة مستديرة تناولت تعزيز التنوع وبيئة خالية من التمييز في المدن التي استضافت كأس العالم لكرة القدم الذي نظمه الاتحاد الدولي لكرة القدم في عام ٢٠١٨. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، نَظمت بالاشتراك مع المفوض ومنتدى المرأة في موسكو مؤتمراً عن العنف المنزلي ضد المرأة.

٢٧- وفي تركمانستان، قامت المفوضية والبرنامج الإنمائي بتيسير بعثة المبعوث الخاص للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بهدف صياغة خارطة طريق لإنشاء مؤسسة مظالم تمتثل لمبادئ باريس.

٢٨- وفي أوزبكستان، عقدت المفوضية، والبرنامج الإنمائي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومؤسسة فريدريش إيبرت، والمركز الوطني لحقوق الإنسان في أوزبكستان، مؤتمراً عن الممارسات الدولية والإقليمية في مجال رصد حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها في سياق الإصلاحات المتصلة بحقوق الإنسان، والعدالة، والمساواة بين الجنسين.

٥- منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

٢٩- خلال الفترة قيد الاستعراض، واصل مكتبُ المفوضية الإقليميُّ للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية، ومكاتب المفوضية في تونس، ودولة فلسطين، وموريتانيا، واليمن، وعناصرُ حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، تقديمَ المشورة والمساعدة لأجل إنشاء و/أو تعزيز مؤسسات حقوق الإنسان، بالتشاور مع قسم المؤسسات الوطنية والآليات الإقليمية وشؤون المجتمع المدني في المفوضية.

٣٠- وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة الإنمائي في الجزائر، ناقشت المفوضية مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الجزائر إمكانية تنفيذ برنامج للتعاون التقني يرمي إلى تعزيز قدرة المجلس على الاضطلاع بولايته.

٣١- وفي آذار/مارس ٢٠١٨، وفي إطار برنامج المفوضية للتعاون التقني مع المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر، نظَّمت المفوضية حلقةَ عمل عن الأهداف ٤ و٥ و٨ من أهداف التنمية المستدامة لفائدة موظفي المجلس وممثلين عن مختلف الوزارات والجهاز المركزي للتعبئة العامة

والإحصاء، والمجلس الوطني للمرأة، والمجلس الوطني لشؤون الإعاقة، وعدد من المنظمات غير الحكومية.

٣٢- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، عقدت المفوضية حلقة عمل عن دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل، وذلك لفائدة موظفي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في عُمان، فضلاً عن ممثلين عن مختلف الوزارات ومنظمات المجتمع المدني.

٣٣- وساعدت المفوضيةُ المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في قَطر في تناول الحالات مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، مثل المقررين الخاصين.

٣٤- وفي تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، نظمت المفوضيةُ حلقة عمل عن مؤشرات حقوق الإنسان في الضفة الغربية وقطاع غزة لفائدة موظفي اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان في دولة فلسطين، مع التركيز على المؤشرات ١٦-١٠-١، و١٦(ب)١ و١٦-١-٢ من أهداف التنمية المستدامة. كما قدمت المفوضيةُ المساعدةَ التقنية للجنة في صياغة تقريرها لاستعراض التقرير الأولي لدولة فلسطين الذي ستجريه اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وقدمت المساعدة التقنية أيضاً لأجل تعزيز دور اللجنة في تيسير المشاورات الوطنية بشأن تقارير الدول الأطراف إلى هيئات المعاهدات.

٣٥- وواصل مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية التعاونَ مع الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنتدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في آسيا والمحيط الهادئ من أجل تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة (الأردن، وتونس، والجزائر، ودولة فلسطين، والعراق، وعمان، وقطر، وليبيا، ومصر، وموريتانيا). وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، نظم المركز، بالتعاون مع منتدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان آسيا والمحيط الهادئ، دورة تدريبية على التفاعل بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وهيئات معاهدات الأمم المتحدة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، نظم المركز بالاشتراك مع الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حلقة عمل عن دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في رصد انتهاكات حقوق الإنسان وتوثيقها وفي معالجة الشكاوى.

باء- الدعم المقدم لمبادرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي

١- أفريقيا

٣٦- في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، قدمت المفوضية دعماً مالياً للمؤتمر الحادي عشر لفترة السنتين للشبكة الأفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المعقود في كيغالي وشاركت فيه، وهو المؤتمر الذي أدى إلى إعلان التأكيد على الدور الذي تضطلع به المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في رصد تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣.

٣٧- وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، نظمت المفوضية، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وشبكة غرب أفريقيا للمؤسسات

الوطنية لحقوق الإنسان، المشاوراتِ الإقليميةَ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في غرب أفريقيا بغية زيادة قدرتها على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، مع التركيز على السلام والأمن الدوليين، والمهاجرين، والمنظورات الجنسانية.

٣٨- وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، نظمت المفوضية، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب، والرابطة الفرنكفونية للجان الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمة الدولية للفرنكفونية، حلقةَ عمل لتبادل أفضل الممارسات المتعلقة بعملية اعتماد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لفائدة موظفي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في بلجيكا، وبوركينا فاسو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجيبوتي، ومالي، ومدغشقر.

٢- آسيا والمحيط الهادئ

٣٩- في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، شاركت المفوضية في المؤتمر الثاني المعني بالشيخوخة على الصعيد العالمي وحقوق الإنسان للمسنين، بما في ذلك دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، الذي عُقد في سيول في إطار الاجتماع الآسيوي الأوروبي.

٤٠- وفي آذار/مارس ٢٠١٨، اشتركت المفوضية، والرؤساء المتشاركون لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الإقليمية، وشبكةُ حقوق الإنسان في آسيا والمحيط الهادئ، وحكومة الدانمرك، والمعهدُ الدانمركي لحقوق الإنسان، والمجموعةُ الرئيسية للشعوب الأصلية المعنيةُ بالتنمية المستدامة، في عقد اجتماع، على هامش منتدى آسيا والمحيط الهادئ الخامس للتنمية المستدامة، عن حقوق الإنسان وخطة عام ٢٠٣٠ مع التركيز على الهدف ١٧: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

٣- أوروبا وآسيا الوسطى

٤١- تولت المفوضية رئاسة اجتماعٍ عن حقوق الإنسان للمسنين خلال اجتماع الجمعية العامة للشبكة الأوروبية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

٤٢- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، نظمت المفوضية والبرنامج الإنمائي المشاورة الإقليمية الثانية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في آسيا الوسطى، في إطار مبادرة آسيا الوسطى لدعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وأسفر الاجتماع عن اعتماد خمس مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان بياناً بشأن التعاون. وفي شباط/فبراير ٢٠١٨، خلال الاجتماع السنوي للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، اشتركت المفوضية والبرنامج الإنمائي والتحالف العالمي لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية في تنظيم فعالية جانبية عن الشراكة الثلاثية لدعم مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية في آسيا الوسطى. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، قدمت المفوضية والبرنامج الإنمائي الدعم للمنتدى الثاني للآليات الوقائية الوطنية لمناهضة التعذيب، الذي نظمته أمانة المظالم في كازاخستان لفائدة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في آسيا الوسطى.

٤- منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

٤٣- في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧، شاركت المفوضية في الاجتماع السنوي للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، الذي نُظم في الجزائر العاصمة، وعَقدت اجتماعات ثنائية مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المشاركة فيه بغرض مناقشة عملية الاعتماد و/أو زيادة التعاون على تعزيز قدراتها على تنفيذ ولايتها وفقاً للمعايير الدولية.

جيم- الإسهامات في المبادرات الدولية الداعمة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

١- التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

٤٤- ينص النظام الأساسي للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على عقد اجتماعاته العامة واجتماعات مكتبه، واجتماعات اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد والمؤتمرات الدولية للتحالف العالمي، تحت رعاية المفوضية وبالتعاون معها. وبالتالي، قدمت المفوضيةُ الدعم المالي والفني، فضلاً عن خدمات الأمانة، في الاجتماع السنوي للتحالف العالمي المعقود في شباط/فبراير ٢٠١٨، ولاجتماعي مكتبه، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ وشباط/فبراير ٢٠١٨، وخلال دورتي اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد (انظر الفقرة ٤٦ أدناه).

٤٥- وعلى النحو المبين في هذا التقرير، واصلت المفوضية أيضاً تقديم الدعم المالي لمشاريع التحالف العالمي المختلفة.

٢- اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد

٤٦- تابعت المفوضية تقديم الدعم الفني والمشورة التقنية وخدمات الأمانة للجنة الفرعية المعنية بالاعتماد. وخلال الفترة قيد الاستعراض، اجتمعت اللجنة الفرعية مرتين، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ وأيار/مايو ٢٠١٨، واستعرضت ٢٤ مؤسسة.

٣- برنامج الزمالات الخاص بموظفي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

٤٧- للمفوضية برنامج الزمالات الخاص بها الذي يستفيد منه موظفو المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المصنفة ضمن الفئة "ألف". ويهدف هذا البرنامج، الذي شُرع في تنفيذه عام ٢٠٠٨، إلى إتاحة معلومات للزملاء عن النظام الدولي لحقوق الإنسان واكتسابهم خبرة عملية به، وتعريفهم بعمل المفوضية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وخلال الفترة قيد الاستعراض، شارك في البرنامج زملاء من مؤسسات حقوق الإنسان في ألبانيا، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وصربيا، والمغرب، ونيجيريا.

ثالثاً- الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

٤٨- عقدت المفوضية والبرنامج الإنمائي والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان استراتيجية شراكة ثلاثية في عام ٢٠١١ لدعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. وتمشياً مع ولايتهم، يأتي كل شريك بخبرة محددة

للشراكة دعماً للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وفي شباط/فبراير ٢٠١٧، وقّعت قيادة الشركاء الثلاثة خطاب نوايا لإضفاء الطابع الرسمي على التزامهم بتعزيز التعاون فيما بينهم. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، خلال اجتماع لاستعراض الشراكة الثلاثية، واصل الشركاء مناقشة المجالات ذات الأولوية الاستراتيجية والعمل، بما في ذلك الفهم المشترك لدورهم الخاص ولدور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في سياق خطة عام ٢٠٣٠، لا سيما الهدف ١٦.

٤٩- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، نظم البرنامج الإنمائي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والشبكة الأفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، منتدى عن العلاقة بين وجود مؤسسات قوية تُعنى بحقوق الإنسان وبين التنمية الوطنية. وخلال الفترة قيد الاستعراض، قدم البرنامج الإنمائي الدعم أيضاً لإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في بوتسوانا وغامبيا. وفي سيراليون، قدَّم الخبرة التقنية للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان من أجل رصد الانتخابات، ودعَّم وضع أداة لرصد تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل وتوصيات هيئات المعاهدات. وفي زمبابوي، قدَّم الدعم التقني والاستشاري للجنة حقوق الإنسان بغية وضع استراتيجية لرصد حقوق الإنسان في الدورة الانتخابية، تنظيم حملة عن الحق في التصويت ووضع نظام إلكتروني لمعالجة الشكاوى. كما قدم المشورة للّجنة عن كيفية القيام بزيارات السجون ومؤسسات الصحة العقلية ودُور رعاية المسنين والأطفال.

٥٠- وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، واصل البرنامج الإنمائي ومنتدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في آسيا والمحيط الهادئ تنفيذ مشاريع تتعلق بحماية حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين لصالح المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في بنغلاديش، وتيمور – ليشتي، وساموا، وسري لانكا، وفيجي، والفلبين. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، نظم البرنامج الإنمائي واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في نيبال مؤتمراً للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في جنوب آسيا عن التصدي للإفلات من العقاب وإعمال حقوق الإنسان. وفي الفلبين، دعم البرنامج لجنة حقوق الإنسان في الدعوة إلى اعتماد مشروع قانون لمعالجة جميع أشكال التمييز والعنف على أساس الانتماء العرقي، والعرق، والدين، والجنس، ونوع الجنس، والميل الجنسي، والهوية الجنسانية، والتعبير، واللغة، والإعاقة، والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، والتحصيل العلمي. وفي سري لانكا، وقّع البرنامج الإنمائي رسالة اتفاق مع لجنة حقوق الإنسان بغية تعزيز قدراتها.

٥١- وفي أوروبا وآسيا الوسطى، قدم البرنامج الإنمائي الدعم للمؤسستين الوطنيتين لحقوق الإنسان في أرمينيا وأوكرانيا بغية تعزيز قدراتهما. وقدم مع الاتحاد الأوروبي الدعمَ لمكتب المحامي العام في جورجيا لاستضافة المؤتمر الدولي المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وتعاون البرنامج والشبكة الأوروبية لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية في عدد من المبادرات الإقليمية مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أرمينيا، وأذربيجان، وأوكرانيا، وجورجيا، وجمهورية مولدوفا.

رابعاً- التعاون بين آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

٥٢- قامت بعض المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان برصد تنفيذ التوصيات والملاحظات الصادرة عن النظام الدولي لحقوق الإنسان. وباعتبار هذه المؤسسات هيئات مستقلة مكلفة بإسداء المشورة للسلطات، قامت بربط هذه التوصيات بواضعي السياسات، لا سيما الحكومات والبرلمانات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عملت كهمزة وصل بين الدولة والمجتمع المدني، مشجعة بذلك على المشاركة على نطاق واسع في صياغة السياسات وتنفيذ التوصيات المنبثقة عن النظام الدولي لحقوق الإنسان.

٥٣- وفي أيار/مايو ٢٠١٨، نظمت المفوضية، والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومؤسسة فريدريتش إيبرت، دورة تدريبية استغرقت أسبوعاً لفائدة ثلاثة عشر موظفاً من موظفي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المصنفة ضمن الفئة "ألف" لكي يتسنى لهم التعاطي بشكل أفضل مع النظام الدولي لحقوق الإنسان.

ألف- مجلس حقوق الإنسان

٥٤- واصلت المفوضية، بالتنسيق مع التحالف العالمي، تقديم الدعم لعمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مع مجلس حقوق الإنسان وآلياته.

٥٥- ووفقاً للنظام الداخلي لمجلس حقوق الإنسان، الذي يسمح بمشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الممتثلة لمبادئ باريس في دوراته، أدلت ٢٣ مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان ببيانات (تسعة منها مكتوبة و٤٤ شفوية، بما في ذلك ١٧ عن طريق الفيديو)[٤]، أو قدمت وثائق، أو شاركت في المناقشات العامة، أو نظمت فعاليات جانبية، أو تفاعلت مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة (انظر المرفق الأول).

١- الاستعراض الدوري الشامل

٥٦- وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/١٦ وقرار الجمعية العامة ٢٨١/٦٥، ينبغي أن تتضمن تقارير أصحاب المصلحة قسماً مخصصاً لمساهمات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

٥٧- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، قدمت ست مؤسسات من الفئة "ألف" وواحدة من الفئة "باء"، خلال الدورة الثامنة والعشرين للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، معلومات بقصد إدراجها في التقارير التي توجِز المعلومات المقدمة من أصحاب المصلحة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، قدمت ثلاث مؤسسات من الفئة "باء"، في الدورة التاسعة

(٤) مقارنةً بالفترة السابقة المشمولة بالتقرير (أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ - آب/أغسطس ٢٠١٧)، حدث انخفاض بنسبة ٥٣ في المائة في عدد البيانات الكتابية المقدمة من المؤسسات الوطنية وزيادةٌ قدرها ٥ في المائة في عدد البيانات الشفوية. وارتفعت المشاركة من خلال البيانات بالفيديو بنسبة ١٢ في المائة بين الفترتين المشمولتين بالتقرير، و١٤٠ في المائة بين الفترة السابقة المشمولة بالتقرير والدورتين السادسة والثلاثين والسابعة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان.

والعشرين للفريق العامل، إسهامات في تقارير أصحاب المصلحة. وخلال الدورة الثلاثين للفريق العامل في أيار/مايو ٢٠١٨، قَدمت أربع مؤسسات من الفئة "ألف" وواحدة من الفئة "باء" معلومات بقصد إدراجها في تقرير أصحاب المصلحة (انظر المرفق الثاني).

٥٨- وبالنظر إلى الدور الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في متابعة الاستعراض الدوري الشامل وفي وضع أدوات لرصد التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات وتقييمه، واصلت المفوضية دعمها وتشجيعَها على المشاركة في الاستعراض.

٢- الإجراءات الخاصة

٥٩- وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/١٦ وقرار الجمعية العامة ٢٨١/٦٥، يمكن للمؤسسات من الفئة "ألف"، خلال دورات مجلس حقوق الإنسان، التدخل فوراً بعد الدولة المعنية أثناء جلسة التحاور بين المجلس والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بعد تقديم تقارير مهمتهم القُطرية. وبالإضافة إلى ذلك، يجوز للمؤسسات من الفئة "ألف" تسمية مرشحين لشغل ولايات في إطار الإجراءات الخاصة.

٦٠- وقد عززت المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً عملها مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، شاركت في المؤتمر السنوي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في جنوب شرق آسيا، وتولت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ تيسير دورة عن أثر النزاعات على الأشخاص المشردين داخلياً واللاجئين، ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان خلال مؤتمر منتدى آسيا والمحيط الهادئ الذي يعقد كل سنتين. وخلال الاجتماع السنوي للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الذي جرى في شباط/فبراير ٢٠١٨، عَقدت المقررة الخاصة فعالية جانبية عن عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي، وحلقة عمل لمؤسسات مختارة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان قصد تبادل الخبرات بشأن معالجة التشرد الداخلي.

٣- آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية

٦١- كُرّست دورة من دورات الاجتماع السنوي التي يعقدها التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لوضع مبادئ توجيهية للتعاون بين آلية الخبراء الخاصة بحقوق الشعوب الأصلية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. ووُجهت الدعوة لهذه الأخيرة أيضاً كي تقدم معلومات عن دراسة أجرتها آلية الخبراء عن الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، ستُقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته التاسعة والثلاثين. ونَظمت آلية الخبراء في دورتها السنوية المعقودة في تموز/يوليه ٢٠١٨ حواراً تفاعلياً مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

باء- هيئات المعاهدات التابعة للأمم المتحدة

٦٢- واصلت المفوضية دعم عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مع هيئات معاهدات الأمم المتحدة. وتولَّت، بصفتها أمانة هيئات المعاهدات وممثلة التحالف العالمي لمؤسسات حقوق الإنسان في جنيف، التواصلَ مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الدول قيد الاستعراض لتشجيعها على تقديم معلومات كتابية أو شفوية و/أو على حضور دورات هيئات

المعاهدات. وواصل قسمُ المؤسسات الوطنية والآليات الإقليمية والمجتمع المدني في المفوضية إعداد مذكرات الإحاطة بشأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لفائدة هيئات المعاهدات، وتعميم التوصيات ذات الصلة والملاحظات الختامية لهيئات المعاهدات على المؤسسات الوطنية.

٦٣- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استعرضت هيئات المعاهدات ١٣٢ دولة طرفاً منها ٨٩ لديها مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان. وقدمت ٥٧ من هذه المؤسسات معلوماتٍ، بينما قدمت ٤٣ مؤسسةً إحاطات لهيئات المعاهدات (انظر المرفق الثالث).

٦٤- وبالمقارنة مع الفترة السابقة المشمولة بالتقرير، حدثت زيادة بنسبة ٥ في المائة في تقديم المعلومات لهيئات المعاهدات وبنسبة ١٤ في المائة في عدد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تقدم إحاطات لها.

٦٥- واستمرت هيئات المعاهدات في تقديم المذكرات الإعلامية والمشورة وتوفير الأدوات اللازمة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بغية تيسير مشاركتها الفعلية ودَعَت ممثليها إلى حضور اجتماعاتها.

٦٦- وقررت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، في دورتها التاسعة والستين، إنشاء فريق عامل يتألف من أعضائها ومن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بهدف تعزيز تفاعلها بطريقة أكثر تنظيماً.

٦٧- وفي آذار/مارس ٢٠١٨، نظمت المفوضية، والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والتحالف الدولي للمعوقين، أول مناقشة تفاعلية مع أطر الرصد المستقلة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وركز النقاش على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تتبادل أفضل الممارسات في مجال رصد المادة ١٩ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وعلى مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في أنشطة الرصد على الصعيد الوطني. وأفضت المناقشة إلى اعتماد إعلان مشترك لإنشاء فريقِ متابعة يتألف من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من أطر الرصد المستقلة، وذلك بقصد وضع إطار مشترك لرصد تنفيذ المادة ١٩.

جيم- الآليات والعمليات الأخرى التابعة للأمم المتحدة

٦٨- في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، دعا الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إلى حضور دورته التاسعة، المعقودة في تموز/يوليه ٢٠١٨، والمساهمة في أعمالها.

٦٩- وفي آذار/مارس ٢٠١٨، شاركت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الدورة الثانية والستين للجنة وضع المرأة، التي شجعت، فيما اتفقت عليه من استنتاجات، الأمانةَ على مواصلة النظر في كيفية تعزيز مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الممتثلة امتثالاً تاماً لمبادئ باريس، وفقاً للنظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٧٠- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، جرى اعتماد مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان لدى مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأدلى التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ببيان في المؤتمر واستضاف فعالية جانبية، بالتعاون مع اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والتحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٧١- وشاركت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من الفئة "ألف" في جميع مراحل وضع الاتفاق العالمي للهجرة، وحتى في المفاوضات الحكومية الدولية المفضية إلى المؤتمر الحكومي الدولي لعام ٢٠١٨.

خامساً- دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المصنفة ضمن الفئة "ألف"

٧٢- في عام ١٩٩٣، رحبت الجمعية العامة بمبادئ باريس، في حين شَجع المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان على إنشاء المؤسسات الوطنية وتعزيزها وفقاً لمبادئ باريس، مؤكداً من جديد الدور الهام والبنّاء الذي تقوم به في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٧٣- وبحلول تموز/يوليه ٢٠١٨، أي بعد ٢٥ عاماً، بلغ عدد المؤسسات المعتمدة عملاً بهذه المبادئ ١١٢ مؤسسة، منها ٨٠ ضمن الفئة "ألف" و٣٢ ضمن الفئة "باء". ومن بين المؤسسات الـ ٨٠ من الفئة "ألف"، تعمل ٢١ مؤسسة في أفريقيا، و١٥ مؤسسة في الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي، و١٦ مؤسسة في آسيا والمحيط الهادئ، و٢٨ في أوروبا.

٧٤- وقد أقر كلٌّ من مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة بدور المفوضية في المساعدة على إنشاء مؤسسات وطنية مستقلة وفعالة لحقوق الإنسان(٥). وسلّمت الهيئتان أيضاً بالدور الهام الذي تؤديه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الممتثلة امتثالاً تاماً لمبادئ باريس، باعتبارها من الشركاء الرئيسيين للأمم المتحدة، ومَنَحَتها حقوق مشاركة أكبر في آليات الأمم المتحدة وعملياتها. وعندما تكون المؤسسات من الفئة "ألف" في دائرة الضوء أكثر فإنها قد تتعرض لأعمال انتقامية ولغيرها من أعمال التخويف بسبب تعاونها مع آليات الأمم المتحدة وعملياتها. وقد شدد مجلس حقوق الإنسان في قراراه ١٥/٣٣ على ضرورة عدم تعرض المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأعضائها وموظفيها لأي شكل من أشكال الانتقام أو التخويف، بما في ذلك الضغط السياسي أو التخويف البدني أو المضايقة أو القيود التي تُفرض على الميزانية دون مبرر، نتيجة الأنشطة التي يضطلع بها كل منها وفقاً لولايته، بما في ذلك عند تناول حالات فردية أو عند الإبلاغ عن انتهاكات جسيمة أو منهجية تُرتكب في بلدانها.

٧٥- وجرى الإقرار بأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الممتثلة امتثالاً تاماً لمبادئ باريس تقوم بدور رئيسي في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وفي متابعتها. وقَدمت المفوضية، والبرنامج الإنمائي، والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والشبكات الإقليمية الأربع للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، الدعم للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لأجل تنفيذ إعلان ميريدا.

(٥) انظر قرار الجمعية العامة ١٨١/٧٢.

سادساً- توصيات

ألف- توصيات للدول الأعضاء

٧٦- ينبغي للدول الأعضاء إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان تكون ممتثلة لمبادئ باريس.

٧٧- ينبغي للدول الأعضاء التقيد الكامل باستقلالية المؤسسات القائمة ودعم تعزيزها حتى تتمكن من الاضطلاع بولايتها بفعالية، مع مراعاة توصيات اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومراعاة مشورة مفوضية حقوق الإنسان.

٧٨- ينبغي للدول الأعضاء أن تكفل حصولَ المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على ولاية واسعة النطاق لحماية جميع حقوق الإنسان وتعزيزها، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن تضمن مَنحَها السلطات الكافية للتحقيق في الادعاءات بانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك صلاحية زيارة أماكن سلب الحرية.

٧٩- ينبغي للدول الأعضاء أن تكفل تزويد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالموارد البشرية والمالية الكافية وتمتيعها بالاستقلالية اللازمة لاقتراح ميزانياتها وإدارتها وتعيين موظفيها.

٨٠- ينبغي للدول الأعضاء أن تكفل في القوانين المنشئة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إضفاء الطابع الرسمي على عمليةٍ واضحة وشفافة وقائمة على المشاركة لاختيار أعضائها وموظفيها وتعيينهم.

٨١- ينبغي للدول الأعضاء أن تكفل تمتع أفراد وموظفي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالحصانة عند الاضطلاع بمهامهم بحسن نية؛ وأن تتخذ التدابير اللازمة لحمايتهم من التهديدات والمضايقات؛ وأن تضمن إجراء تحقيقات سريعة وشاملة وحيادية في عمليات الانتقام أو التخويف المزعومة في حق أعضاء وموظفي المؤسسات، أو في حق الأفراد الذين يتعاونون معها أو يسعون للتعاون معها، وأن تضمن محاسبة الجناة.

٨٢- ينبغي للدول الأعضاء أن تنشئ آليات فعالة لمنع حالات الانتقام من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بما فيها آليات الإنذار المبكر، والتثقيف في مجال حقوق الإنسان وبرامج التوعية.

٨٣- ينبغي للدول الأعضاء أن تواصل تقديم التبرعات المالية للمفوضية السامية لحقوق الإنسان من أجل إنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتدعيمها، وتقديم دعم خدمات الأمانة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ولجنته الفرعية المعنية بالاعتماد.

باء- توصيات للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

٨٤- ينبغي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تسعى إلى التعاون المنتظم والبنّاء مع الهيئات الحكومية ذات الصلة في سبيل تعزيز إدماج حقوق الإنسان في التشريعات والسياسات والبرامج.

٨٥- ينبغي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تقيم تعاوناً مع منظمات المجتمع المدني وتضفي عليه الطابع الرسمي وتحافظ عليه، وأن تعزِّز قدرتها على المشاركة المجدية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٨٦- ينبغي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تسهم في مداولات آليات الأمم المتحدة وعملياتها، بما فيها المناقشات التي تتناول تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٨٧- ينبغي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تواصل الدفاع عن مشاركتها المستقلة في آليات الأمم المتحدة وعملياتها ذات الصلة، بما فيها خطة عام ٢٠٣٠.

٨٨- ينبغي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تسهم في منع ارتكاب الأعمال الانتقامية والتصدي لها، وأن تتخذ التدابير وتضع الآليات الكفيلة بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان.

٨٩- ينبغي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تواصل العمل مع آليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية وأن تشجع على تنفيذ توصياتها.

المرفق الأول

بلاغات من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان (أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ – آذار/مارس ٢٠١٨)

Country/institution	*Segment*	*Date*
Global Alliance of National Human Rights Institutions	General segment Video statement	February 2018
Australian Human Rights Commission	Agenda item 3 Special Rapporteur on the situation of human rights defenders Video statement	March 2018
National Human Rights Commission of Mexico	Agenda item 3 Special Rapporteur on the situation of human rights defenders Video statement	March 2018
Global Alliance of National Human Rights Institutions	Agenda item 3 Special Rapporteur on the situation of human rights defenders Video statement	March 2018
People's Advocate of Albania	Agenda item 3 Special Rapporteur on freedom of religion Video statement	March 2018
National Human Rights Council of Morocco	Agenda item 3 Joint study on transitional justice	March 2018
Office of the Counsel for Human Rights of Guatemala	Agenda item 6 Universal periodic review outcome of Guatemala	March 2018
National Human Rights Commission of the Republic of Korea	Agenda item 6 Universal periodic review outcome of the Republic of Korea	March 2018
Human Rights Commission of Zambia	Agenda item 6 Universal periodic review outcome of Zambia Video statement	March 2018
Independent Commission for Human Rights of the State of Palestine	Agenda item 7 Special Rapporteur on the situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967 Video statement	March 2018
Afghanistan Independent Human Rights Commission	Agenda item 10 Other High Commissioner/Secretary-General country reports or oral briefings Video statement	March 2018
Office of the Ombudsman of Haiti	Agenda item 10 Other High Commissioner/Secretary-General country reports or oral briefings	March 2018
Global Alliance of National Human Rights Institutions	Annual high-level panel discussion on human rights mainstreaming The promotion and protection of human rights in the light of the universal periodic review mechanism: challenges and opportunities	February 2018

Country/institution	*Segment*	*Date*
National Human Rights Commission of Mauritania	Annual high-level panel discussion on human rights mainstreaming The promotion and protection of human rights in the light of the universal periodic review mechanism: challenges and opportunities	February 2018
Global Alliance of National Human Rights Institutions	High-level panel discussion on the seventieth anniversary of the Universal Declaration of Human Rights and the twenty-fifth anniversary of the Vienna Declaration and Programme of Action Video statement	February 2018
Australian Human Rights Commission	Annual debate on the rights of persons with disabilities Video statement	March 2018
Australian Human Rights Commission	Debate on promoting tolerance in context of racial discrimination Video statement	March 2018
Equality and Human Rights Commission of Great Britain (also on behalf of the Northern Ireland Human Rights Commission and the Scottish Human Rights Commission)	Debate on promoting tolerance in context of racial discrimination Video statement	March 2018
National Human Rights Council of Morocco	Agenda item 3 Special Rapporteur on truth, justice, reparation and non-recurrence	September 2017
Ombudsman of Portugal	Agenda item 3 Special Rapporteur on water and sanitation	September 2017
National Human Rights Commission of Mexico	Agenda item 3 Special Rapporteur on water and sanitation Video statement	September 2017
National Human Rights Commission of the Republic of Korea on behalf of the Global Alliance of National Human Rights Institutions	Agenda item 3 Special Rapporteur on the rights of older persons Video statement	September 2017
National Human Rights Council of Morocco	Agenda item 3 Special Rapporteur on the rights of older persons	September 2017
Northern Ireland Human Rights Commission (also on behalf of the Equality and Human Rights Commission of Great Britain and the Scottish Human Rights Commission)	Agenda item 3 Special Rapporteur on hazardous wastes Video statement	September 2017
National Human Rights Committee of Qatar	Agenda item 3 Special Rapporteur on coercive measures	September 2017

Country/institution	*Segment*	*Date*
Australian Human Rights Commission	Agenda item 3 and 5 Special Rapporteur on indigenous peoples Video statement	September 2017
Office of the Ombudsman of Ecuador on behalf of the Global Alliance of National Human Rights Institutions	Agenda item 3 and 5 Expert Mechanism on the Rights of Indigenous Peoples	September 2017
Independent National Commission on Human Rights in Burundi	Agenda item 4 Interactive dialogue with the commission of inquiry on Burundi	September 2017
Global Alliance of National Human Rights Institutions	Agenda item 5 General debate	September 2017
Office of the Ombudsman of Ecuador	Agenda item 6 Universal periodic review outcome of Ecuador	September 2017
National Human Rights Council of Morocco	Agenda item 6 Universal periodic review outcome of Morocco	September 2017
National Commission on Human Rights of Indonesia	Agenda item 6 Universal periodic review outcome of Indonesia	September 2017
Finnish Human Rights Centre	Agenda item 6 Universal periodic review outcome of Finland	September 2017
Equality and Human Rights Commission of Great Britain (also on behalf of the Northern Ireland Human Rights Commission and the Scottish Human Rights Commission)	Agenda item 6 Universal periodic review outcome of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland	September 2017
National Human Rights Commission of India	Agenda item 6 Universal periodic review outcome of India	September 2017
Commission on Human Rights of the Philippines	Agenda item 6 Universal periodic review outcome of the Philippines	September 2017
Human Rights Defenders of Poland	Agenda item 6 Universal periodic review outcome of Poland	September 2017
Netherlands Institute for Human Rights	Agenda item 6 Universal periodic review outcome of the Netherlands Video statement	September 2017
South African Human Rights Commission	Agenda item 6 Universal periodic review outcome of South Africa	September 2017
German Institute for Human Rights	Agenda item 9 Interactive dialogue with the Working Group on African Descent	September 2017

Country/institution	*Segment*	*Date*
National Human Rights Committee of Qatar	Biennial panel discussion on unilateral coercive measures and human rights	September 2017
Global Alliance of National Human Rights Institution (on behalf of the Office of the Ombudsman of Argentina, the Danish Institute for Human Rights, the German Institute for Human Rights, the Commission on Human Rights and Administrative Justice of Ghana and the National Commission on Human Rights of Indonesia)	Annual discussion on integration of a gender perspective	September 2017
Office of the Ombudsman of Ecuador	Annual panel discussion on the rights of indigenous peoples	September 2017
Australian Human Rights Commission	Annual panel discussion on the rights of indigenous peoples Video statement	September 2017

المرفق الثاني

مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل (٢٠١٧-٢٠١٨)

Thirtieth session of the Working Group on the Universal Periodic Review (2018)

State (in order of review)	*Written contribution for summary (as used)*[a]	*Oral statement to Human Rights Council during the adoption of the outcome of the universal periodic review of the country concerned (A status national human rights institutions only)*[b]
Germany	Yes (A status)	..
Colombia	Yes (A status)	..
Canada	Yes (A status)	..
Bangladesh	Yes (B status)	..
Russian Federation	Yes (A status)	..
Azerbaijan		..
Cameroon		..

Twenty-ninth session of the Working Group on the Universal Periodic Review (2018)

State (in order of review)	*Written contribution for summary (as used)*[a]	*Oral statement to Human Rights Council during the adoption of the outcome of the universal periodic review of the country concerned (A status national human rights institutions only)* [c]
France	Yes (A status)	..
Mali		..
Burundi		..
Luxembourg	Yes (A status)	..
Montenegro	Yes (B status)	..
Serbia	Yes (A status)	..

Twenty-eighth session of the Working Group on the Universal Periodic Review (2017)

State (in order of review)	*Written contribution for summary (as used)*[a]	*Oral statement to Human Rights Council during the adoption of the outcome of the universal periodic review of the country concerned (A status national human rights institutions only)*
Argentina	Yes (A status)	No statement made
Ghana		No statement made
Peru	Yes (A status)	No statement made
Guatemala	Yes (A status)	Agenda item 6 (thirty-seventh session of the Human Rights Council) Universal periodic review of Guatemala
Republic of Korea	Yes (A status)	Agenda item 6 (thirty-seventh session of the Human Rights Council) Universal periodic review of the Republic of Korea

State (in order of review)	*Written contribution for summary (as used)*[a]	*Oral statement to Human Rights Council during the adoption of the outcome of the universal periodic review of the country concerned (A status national human rights institutions only)*
Zambia	Yes (A status)	Agenda item 6 (thirty-seventh session of the Human Rights Council) Universal periodic review of Zambia
Ukraine	Yes (A status)	No statement made
Sri Lanka	Yes (B status)	No statement made

[a] "Yes" appears only where institutions made written contributions.
[b] To be considered at the meeting of the Human Rights Council in September 2018.
[c] To be considered at the meeting of the Human Rights Council in June 2018.

المرفق الثالث

مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في عمل هيئات المعاهدات (أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ – آب/أغسطس ٢٠١٨)

Committee	*Number of States parties reviewed*	*Number of States parties with a national human rights institution*	*Submission of information*	*Briefing*
Committee against Torture	8	7	4	3
Committee on the Elimination of Racial Discrimination	12	9	5	2
Committee on Economic, Social and Cultural Rights	19	9	9	8
Human Rights Committee	18	13	6	6
Committee on the Elimination of Discrimination against Women	20	10	5	6
Committee on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of Their Families	14	12	10	4
Committee on the Rights of the Child	23	13	9	6
Committee on the Rights of Persons with Disabilities	13	12	9	8
Committee on Enforced Disappearances	5	4	0	0
Total	**132**	**89**	**57**	**43**